



دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النائب السيد ميشال المرّ حول الزيادات العشوائية TVA على البنزين.

المرجع: إيداع رئاسة مجلس النواب رقم ٤٩٤/س تاريخ ٢٠٢٦/٣/١٨ ومُرفقاته.

جواباً على السؤال المُقدّم من النائب السيد ميشال المرّ حول الزيادات العشوائية TVA على البنزين،

نُبدى أنّه بعد استطلاع رأي السيد وزير المالية حول مضمون السؤال المذكور، أفاد أنّه بتاريخ ٢٠٢٦/٢/١٦ وافق مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٢ على تعديل رسم الاستهلاك الداخلي على مادة البنزين، كما وافق على إحالة مشروع قانون إلى جانب مجلس النواب يرمي الى زيادة مُعدّل الضريبة على القيمة المُضافة من ١١% الى ١٢%،

وإنّ تعديل رسم الاستهلاك الداخلي على مادة البنزين من قبل مجلس الوزراء قد اتُخذ استناداً الى حقّ الحكومة في التشريع في الحقل الجمركي وذلك عملاً بأحكام المادة ٥٥/ من قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٦، أمّا بالنسبة لزيادة قيمة الضريبة على القيمة المُضافة، فلم تُبادر الحكومة الى إقرار هذه الزيادة، بل وافقت على إعداد مشروع قانون يتعلّق بزيادة مُعدّل الضريبة على القيمة المُضافة عملاً بصلاحيّتها الدستورية، وإحالته الى جانب مجلس النواب لإجراء المقتضى القانوني بشأنه.

ويُضيف السيد الوزير إلى أنّه وبالنسبة لتصحيح رواتب القطاع العام، فإنّ الموضوع يتمّ مُعالجته من قبل مجلس الخدمة المدنية الذي يعمل بالتعاون مع وزارة المالية على إعداد مشروع قانون مُتكامل لتصحيح

هذه الرواتب، وحيث أنّ دراسة مشروع القانون لم تنته بعد، وبالتالي من غير المُمكن لحظ الزيادات على الرواتب في موازنة العام ٢٠٢٦.

كما أنّ القرار لا يعكس خللاً في تقديرات الموازنة ولا يخرج عن مبادئها، لاسيّما مبدأ شمول الموازنة، إذ إنّ فتح اعتمادات ماليّة لتغطية النفقات الناتجة عن الزيادات المقرّرة، يأتي في إطار التكيّف مع مطالب وتحركات القطاع العام وتنفيذاً للوعود التي قطعت لهم أثناء إعداد موازنة العام ٢٠٢٦.

ويُضيف السيد الوزير إلى أنّ اللّجوء الى الرسوم على المحروقات كوسيلة لتمويل الزيادات على رواتب القطاع العام المدنيين والعسكريين سبق أن اعتمدته الحكومة في العام ٢٠٢٥، قبل أن يتوقّف تنفيذه، ثم عاد ليُطرح مُجدّداً عقب السلسلة الواسعة من الإضرابات والتحركات من قبل موظفي القطاع العام، والتي ترافقت مع مناقشة موازنة العام ٢٠٢٦ للمُطالبة بتصحيح الرواتب التي فقدت قيمتها، نتيجة الأزمة الاقتصادية، كما أنّ الحكومة مُستمرّة في تنفيذ برنامج إصلاح الادارة العامة، من خلال العمل على تعزيز الحوكمة، مكافحة التهرب الجمركي والضريبي، تعزيز الرقابة الجمركية وضبط المعابر، الى جانب مشاريع رقمنة وتحديث الادارة الضريبية والجمركية بما يُسهم في توسيع الوعاء الضريبي وتحسين العدالة الضريبية وزيادة الايرادات.

ويخلّص السيد الوزير الى أنّ القرار المُتخذ هو إجراء مرحلي يهدف الى تأمين سريّع للاحتياجات التمويلية لتحسين أوضاع موظفي القطاع العام والمتعاقدين تنفيذاً للوعود التي قطعت الى حين الوصول الى حلّ شامل مُتمثّل بإقرار قانون تصحيح الرواتب بعد تأمين التمويل اللازم له.

رئيس مجلس الوزراء
ن. ع. د.

د. نواف سلام